

# اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

## الاجتماع السابع عشر

جنيف، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨  
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت  
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

## طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

### موجز تنفيذي

### مقدم من السودان

- ١- بدأت مشكلة الألغام الأرضية في السودان بعد الحرب العالمية الثانية. وخلال الحرب الأهلية في السودان، استخدمت الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات كلتاها. وتشمل المناطق الملوثة بالألغام في السودان أراضي زراعية ومراعي وطرقاً رئيسية وفرعية، حيث تهدد المدنيين وتعرقل جهود التنمية والانتعاش الاقتصادي.
- ٢- والنتيجة الحتمية لسلسلة النزاعات التي طال أمدتها التي هزت أركان السودان منذ ١٩٥٥ هي التلوث الواسع النطاق بالألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن الألغام الأرضية استخدمت على نطاق واسع خلال النزاعات. لقد استمر أوار الحرب الأهلية الأولى خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٢، وبدأت الثانية عام ١٩٨٣ وانتهت رسمياً في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل. وخلال هذه النزاعات زرعت كميات لا عد لها من الألغام. بيد أنه جرى تحقيق نتيجة استثنائية في إزالة الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب بفضل الجهود الوطنية والدولية الدؤوبة الرامية إلى القضاء على الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١.
- ٣- ووقعت حكومة السودان على معاهدة أوتواوا لحظر الألغام في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وصدقت عليها في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، قدم السودان طلباً لتمديد الأجل النهائي للإجراءات المتعلقة بالألغام بموجب المادة ٥ إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وقد اتفق عليه بالإجماع في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف.



٤- وخلال فترة التمديد الماضية، منحت الدولة الكثير من الاهتمام والدعم المستمر لبرنامج الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في السودان. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مزيداً من الدعم. وقام المركز القومي لمكافحة الألغام، بتعاون وثيق مع هذه الجهات الفاعلة، بتحليل حجم مشكلة الألغام الأرضية، ونتيجة لذلك خلص إلى استنتاج مفاده أن السودان لن يكون قادراً بكل المقاييس على إكمال تطهير جميع المناطق الملوثة المسجلة في غضون فترة التمديد الحالية. وفي هذه الحالة، يطلب السودان فترة تمديد من أربع سنوات، من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٣، من أجل إنجاز العمل على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

٥- وللأسف، في أعقاب انفصال جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١، أدى تجدد النزاع في الجنوب وفي ولايتي غرب كردفان والنيل الأزرق إلى تلوث إضافي بالألغام المضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ولسوء الحظ، استخدمت الألغام الأرضية من جديد في السودان منذ استئناف أعمال العنف في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١١ في ولايات أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق. فقد زرع الجيش الشعبي لتحرير السودان ألغاماً أرضية في جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي لا يؤدي إلى وفيات وإصابات في صفوف المدنيين فحسب، بل ويمنع المنظمات الإنسانية من تقديم المعونة. وقد لوثت الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة أكثر من ثلث عاصمة الولاية، مدينة كادقلي، والمناطق المجاورة لها. كما كبح خطر الألغام الأرضية شحن الشركات التجارية للمواد الغذائية والإمدادات الأساسية الأخرى إلى جنوب كردفان. وحال استخدام الألغام الأرضية دون الوصول إلى العديد من القرى المتضررة أشد الضرر من القتال، بما أن الطرق الرئيسية زرعت بالألغام كما ذكرت التقارير.

٦- وكانت المناطق الملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب توجد في بداية فترة التمديد هذه، (٢٠١٣)، في الولايات الشرقية لكسلا والقضارف والبحر الأحمر، وفي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وغرب كردفان (أبيي)، وفي ولايات دارفور، مع الإشارة إلى أن المواقع الأخيرة، الملوثة بمتفجرات من مخلفات الحرب، لا تدخل ضمن دائرة اختصاص معاهدة أوتاوا.

٧- وتمثل مجمل التحدي المتبقي عام ٢٠١٣ في ٢٧٩ منطقة في ٦ ولايات، تصل مساحتها إلى ٢٧٤ ٣٨ ٠٠٤ متراً مربعاً. وهي تشمل ١٢٠ منطقة يعرف أو يشتهر في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد، في ٥ ولايات، تصل مساحتها إلى ٧١٦ ٥١٠ ٢٤ أمتار مربعة، منها ٥٨ منطقة خطيرة مؤكدة تصل مساحتها إلى ٢٦٤ ٢٩٣٧ ٢ متراً مربعاً و ٦٢ منطقة يشتهر في خطورتها تصل مساحتها إلى ٢٤٦ ٢١ ٧٧٩ متراً مربعاً.

٨- وعلى الرغم من التحديات الهائلة، بما في ذلك العجز في الأموال المخصصة لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان في فترة التمديد الثانية واستمرار الحرب في النيل الأزرق وجنوب كردفان، فقد نجح برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان في تخفيض العدد الإجمالي للمناطق الخطرة، المسجلة في قاعدة البيانات، بنسبة ٩٣ في المائة، من ٣ ٢٢٣ إلى ٢ ٩٩٩ لغماً مضاداً للأفراد.

٩- وأكمل تطهير ولايتي القضارف والبحر الأحمر وأعلنتا ولايتي خاليتين من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويمثل ذلك أحد أبرز إنجازات السودان في فترة التمديد الحالية.

كما أعلنت ولاية كسلا خالية من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب المعروفة والمسجلة في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٠- وخلال فترة التمديد، حدد السودان ١٠٠١ منطقة جديدة يشتبه في خطورتها تصل مساحتها إلى ٨٠٠٩٩٧٥ متراً مربعاً، منها ٧٢ منطقة جديدة يشتبه في أنها ملوثة بالألغام المضادة للأفراد تبلغ مساحتها ٦٦٦ ١٨٠٢ متراً مربعاً.

١١- ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١١، ما فتئ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان يواجه تحديات في الوصول إلى معظم المناطق الملوثة بالألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ومع ذلك، جرت خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) عمليات مسح وتطهير في كل من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأدت هذه العمليات إلى تسجيل ١٤ منطقة خطرة مؤكدة تبلغ مساحتها ٩٠٩ ٤٩٧ أمتار مربعة و ٢٣٤ منطقة يشتبه في خطورتها تبلغ مساحتها ٦٣٣ ٠٧٧ متراً مربعاً. وجرى تحديد ما مجموعه ٢٤٨ منطقة خطرة تبلغ مساحتها ٩٨٦ ١٣٠ ٥ متراً مربعاً. ومن مجموع ٢١٧ منطقة خطرة جرى تطهيرها، كانت ٦ مؤكدة و ٢١١ مشتبهاً فيها.

١٢- وأحرز السودان تقدماً كبيراً على مدى آخر طلب تمديد في معالجة ١٠٦٠ منطقة، حيث حرر ٩٣٢ ٤٠٥ ٢٠ متراً مربعاً من المناطق الخطرة المؤكدة والمشتبه في خطورتها، بما يشمل إلغاء ٤٤١ ٢٦١ ١٠ متراً مربعاً، وتقليص ٧٠٤ ٠٠٩ ٤ أمتار مربعة، وتطهير ٤٨٢ ٤٤٠ ٥ متراً مربعاً، حيث دمر ١٥١٩ لغماً مضاداً للأفراد و ٤٧٠ لغماً مضاداً للدبابات و ٣٢ ٣٩٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة.

١٣- ومولت حكومة السودان أنشطة إجراءات متعلقة بالألغام خلال السنوات الماضية غطت نفقات تشغيلية شملت إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة من الأراضي الملوثة إلى جانب أجور العمال. وبلغ مجموع تمويل الحكومة في السنتين اللاحقتين، ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ٥٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، على التوالي.

١٤- وفي عام ٢٠١٦، أنفقت حكومة السودان مبلغ ٢٠٠٠ ٠٠٠ دولار لتغطية نفقات إزالة الألغام التي تدعم الجهود التي أفضت إلى إعلان ولايتي القضارف والبحر الأحمر خاليتين من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. كما تحملت ميزانية الدولة التخلص من الذخائر غير المنفجرة في منطقة أبو كرشولا بولاية جنوب كردفان. وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع الاستثمارات الحكومية في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وخلال فترة التمديد، أنفقت حكومة السودان مبلغ ٨٠٠٠ ٠٠٠ دولار. ويتوقع أن يتواصل ويزيد الدعم الحكومي لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما مع المؤشرات الإيجابية على رفع الجزاءات والتحسين العام في الأداء الاقتصادي للبلد.

١٥- واضطلعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان بدور حيوي في تعبئة الموارد الخارجية لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان خلال فترة التمديد الجارية (نيسان/أبريل ٢٠١٤ - نيسان/أبريل ٢٠١٩) بالاستفادة من الموارد التالية: صندوق الأنشطة الإنسانية من أجل السودان، علاوة على بلدان إيطاليا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وما كان لما تحقق من إنجازات حتى

الآن أن يتحقق لولا الاستفادة من هذه الموارد الخارجية. وبلغ مجموع الأموال المتاحة عن طريق دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال فترة التمديد ٦٠٩ ٦٢٥ ٦ دولارات.

١٦- وهناك عدد من العقبات العملية التي أعاققت وفاء السودان بالتزاماته بموجب المادة ٥ من اتفاقية أوتواو خلال فترة التمديد الحالية. وفيما يلي هذه التحديات:

- عدم كفاية التمويل لعمليات إزالة الألغام
- تجدد النزاعات الجارية
- المستوى الجديد للتلوث
- جمع المعلومات
- عدم وجود معدات إزالة الألغام وعدم كفايتها
- عمق الطبقة الأرضية التي دفنت فيها الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب والمحتويات المعدنية للتربة
- العوامل المناخية والأحوال الجوية

١٧- وتشمل **الدروس المستفادة** المحددة أن النزاع وانعدام الأمن يمكن أن يضرا بالتخطيط والإعداد. ومن الشواغل الأخرى نقص التمويل وتحركات السكان؛ وأن ارتفاع المحتوى المعدني للتربة في المناطق الخطرة وغزارة التساقطات في موسم الأمطار سيؤدي إلى تأخير مجمل عملية التطهير.

١٨- وتتسبب الألغام الأرضية في الوفيات والإصابات للمدنيين، وبخاصة الأطفال، وكذلك للأحياء البرية. وإضافة إلى الآثار المباشرة على الحياة، فهي تفرض عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على الناجين وأقاربهم. وعلى نفس المنوال، فإن تكلفة إزالة الألغام أقل في المتوسط من توفير طرف اصطناعي لأحد الناجين من حوادث الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب. ويتسبب وجود الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في مصاعب اجتماعية - اقتصادية وبيئية للسكان المتضررين. وتعتبر الألغام الأرضية المضادة للأفراد أحد أهم العوامل في تعثر اقتصاد السودان وعائقاً أمام تنميته الاجتماعية. ويجول الأثر الاقتصادي للألغام الأرضية دون الناس في المناطق المتضررة والعمل، ويواجه الضحايا ذوو الإعاقات صعوبات في العثور على عمل ويظلون معتمدين على الآخرين. وبالتالي، فإن الألغام الأرضية تحول دون التنمية المستدامة، وتبقى تهديداً للأمن البشري، وتمثل عقبة رئيسية أمام السلام.

١٩- وللأسف، باستثناء بعض الأجزاء المحدودة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، فإنه لا يمكن الوصول إلى بقية ولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان بسبب الحرب منذ عام ٢٠١١. ومع ذلك، تم إعداد خطط لمعالجة مشكلة الألغام في المناطق العالية الخطر حالما تسمح الظروف بذلك. ويبلغ مجموع ما تبقى من تلوث، بما يشمل جميع أنواع الأجهزة، ٢٢٤ منطقة خطيرة تبلغ مساحتها ٤٣٦ ٤٦٢ ٢٦ متراً مربعاً.

٢٠- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، كان ما تبقى من تلوث بالألغام المضادة للأفراد في السودان يشمل ٩٨ منطقة يعرف أو يشتهر في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد، تبلغ مساحتها ٤١٠ ٢٨٥ ١٩ أمتار مربعة، بما في ذلك ٥٣ منطقة خطيرة

مؤكدة تبلغ مساحتها ٩٣٠ ٤١٨ ٢ متراً مربعاً و٤٥ منطقة مشتبه في خطرها تبلغ مساحتها ٤٨٠ ٨٦٦ ١٦ متراً مربعاً.

٢١- وأما ما تبقى من تلوث بالألغام المضادة للدبابات فيتشكل من ٢٧ منطقة يعرف أو مشتبه فيها تبلغ مساحتها ٠٥١ ٩٩٠ ٤ متراً مربعاً، تشمل ٤ مناطق خطيرة مؤكدة تبلغ مساحتها ٢٩٨ ٣٣٠ ٣ متراً مربعاً و٢٣ منطقة مشتبه في خطورتها تبلغ مساحتها ٧٥٣ ٦٨٦ ١ متراً مربعاً. وأما المستوى المتبقي من التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب فيشمل ٩٩ منطقة تبلغ مساحتها ٩٧٥ ١٨٦ ٢ متراً مربعاً، منها ٩٦ منطقة خطيرة مؤكدة تبلغ مساحتها ٥٧٥ ٤٦ ٢ متراً مربعاً وثلاث مناطق مشتبه في خطورتها تبلغ مساحتها ٤٠٠ ٤٠٠ ١٤٠ متر مربع.

٢٢- واستناداً إلى الحالة الموضحة أعلاه، أصبح السودان يدرك إدراكاً شاملاً مستوى التلوث وما تبقى من مناطق خطيرة تخضع لولايته أو سيطرته.

٢٣- وبناء على ذلك، يطلب السودان حالياً تمديداً لأربع (٤) سنوات أخرى، في الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٣، ويعتقد السودان واثقاً بأنه يستطيع معالجة جميع ما هو مسجل من مناطق ملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، شريطة استمرار تدفقات التمويل والدعم التقني واللوجستي والاستقرار الأمني. وهذه العوامل تشكل جزءاً من التحدي الذي أخذه التخطيط التشغيلي لفترة التمديد في الاعتبار.

٢٤- وعلى الرغم من أن فترة التمديد تركز على تطهير المناطق الخطرة المسجلة سلفاً، سيلزم مسح إضافي في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وفي ولايات دارفور، وفي أبيي بما أنه لا يمكن التنبؤ بالحالة الأمنية في تلك الأماكن مع احتمال استمرار الحرب. وفي هذا الصدد، وضع السودان خطة العمل الواردة أدناه.

٢٥- ووضع السودان خطة عمل للمرحلة الثانية لرفع التحدي المتبقي له بموجب المادة ٥. وتغطي المرحلة الأولى الفترة المتبقية من طلب التمديد الحالي، ٢٠١٨-٢٠١٩، والمرحلة الثانية فترة طلب التمديد (٢٠١٩-٢٠٢٣).

٢٦- وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل قد وضعت استناداً إلى الدراسات الاستقصائية بشأن تأثير الألغام الأرضية التي أجريت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يؤدي الوصول إلى المناطق المتبقية إلى إلغاء مناطق الدراسات الاستقصائية بشأن تأثير الألغام الأرضية فضلاً عن المناطق الخطرة الجديدة التي يجري تحديدها. وبهذه الطريقة، سيطلع السودان الدول الأطراف سنوياً على التغييرات في إمكانية الوصول وعلى التقدم المحرز في تنفيذ الدراسة الاستقصائية. وعندما تنجز الدراسة الاستقصائية، سيبلغ السودان الدول الأطراف بتأثير المناطق الخطرة المحددة حديثاً وكذلك بنتائج أي إعادة للدراسة الاستقصائية بشأن المعالم والموارد على النحو الوارد في خطة العمل هذه. واستناداً إلى هذه التأثيرات، سيقدم السودان خطة عمل محدثة للفترة المتبقية من التمديد، وقد يلزمه أن يطلب المزيد من الوقت والموارد، حسب الاقتضاء.

## معالم تحرير الأراضي حسب السنوات، (٢٠١٩-٢٠٢٣)

المنطقة التي تنبغي معالجتها		الأخطار				
مجموع المنطقة التي تنبغي معالجتها	منطقة مطهرة	منطقة ملغاة من خلال دراسة استقصائية غير تقنية	المجموع	منطقة منقطة مؤكدة الخطورة	منطقة منقطة مشتبه في خطورتها	السنة
٤٢٠٣٤٦٢	٤٢٠٣٤٦,٢	٣٧٨٣١١٦	٨٣	٣	٨٠	١٨-٢٠١٧
١٣٢٧١٥٤٤	١٣٢٧١٥٤	١١٩٤٤٣٩٠	٥٧	٣	٥٤	١٩-٢٠١٨
٥٤٩٣٢٥٦	٥٤٩٣٢٥,٦	٤٩٤٣٩٣٠	١٨	٢	١٦	٢٠-٢٠١٩
١١٦٢٠٣١	١١٦٢٠٣,١	١٠٤٥٨٢٨	٢٠	١٦	٤	٢١-٢٠٢٠
١١٧١٤٦١	١١٧١٤٦,١	١٠٥٤٣١٥	٢٠	٧	١٣	٢٢-٢٠٢١
١١٦٠٦٨٢	١١٦٠٦٨,٢	١٠٤٤٦١٤	٢٦	٢٢	٤	٢٣-٢٠٢٢
<b>٢٦٤٦٢٤٣٦</b>	<b>٢٦٤٦٢٤٤</b>	<b>٢٣٨١٦١٩٢</b>	<b>٢٢٤</b>	<b>٥٣</b>	<b>١٧١</b>	<b>المجموع</b>

٢٧- وفي عام ٢٠١٨، قدمت ثلاثة كيانات وطنية، منظمة أصدقاء السلام والتنمية والجمعية السودانية لمحاربة الألغام الأرضية والوحدات الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والتنمية، نتائج نوعية. ولضمان نواتج نوعية، أجرى المركز القومي لمكافحة الألغام زيارات متكررة لضمان الجودة في الحقل الذي يرصده المستشار التقني لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان.

٢٨- ووقت كتابة هذا التقرير، لم يكن يوجد سوى متعاقدين دوليين، رابطة المساعدة والإغاثة اليابانية التي تنفذ أنشطة التوعية بخطور الألغام ومساعدة الضحايا في ولاية كسلا و'ديناسايف' (Dynasafe) المنتشرة في الميدان والتي تركز على أنشطة عمليات التخلص من الذخائر في ولايات دارفور.

٢٩- وكما ذكر أعلاه، تعمل 'ديناسايف' حالياً في ولايات دارفور حيث تتمثل مهمتها الرئيسية في دعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والقيام بمهام التخلص من الذخائر المتفجرة في ولايات دارفور. ويرد في الجدول التالي توزيع أصول منظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام:

## نشر المتعهد حسب الموقع والسنة

المتعهدون/السنوات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٣-٢٠١٩
الوحدات الوطنية	النيل الأزرق	جنوب كردفان	جنوب كردفان	جنوب كردفان
للإجراءات المتعلقة بالألغام والتنمية	كسلا	النيل الأزرق	النيل الأزرق	غرب كردفان النيل الأزرق
الجمعية السودانية لمحاربة الألغام الأرضية	كسلا	جنوب كردفان	جنوب كردفان	جنوب كردفان النيل الأزرق
منظمة أصدقاء السلام والتنمية	جنوب كردفان	جنوب كردفان	جنوب كردفان	جنوب كردفان غرب كردفان
'ديناسايف'	ولايات دارفور	ولايات دارفور	ولايات دارفور	ولايات دارفور

٣٠- ويستند هذا التوزيع على ما يلزم لتشغيل وتمويل قدرات إزالة الألغام بالكامل خلال فترة التمديد. وسيجري في المجموع نشر الأصول التالية:

- فرقان ميكانيكيتان.
- سبعة أفرقة لإزالة الألغام يدوياً (٨ من اختصاصي إزالة الألغام لكل واحدة).
- ستة أفرقة متعددة المهام (٤ من اختصاصي إزالة الألغام لكل واحدة).
- ثلاثة أفرقة من كلاب الكشف عن الألغام (٣ كلاب لكل واحدة).

٣١- وفي الوقت الحاضر، لا توجد كيانات دولية عاملة في السودان، إذا استثنيت ولايات دارفور. ومن المأمول أن يحصل السودان مع زيادة إمكانية الوصول إلى مناطقه الملوثة المتبقية ونتائج الدراسة الاستقصائية المعادة للمناطق الموجودة وتحديد مناطق جديدة على قياس واضح ودقيق لقدراته واحتياجاته. وبهذه الطريقة، تشجع المنظمات غير الحكومية الدولية والشركات التجارية على العمل مع السودان بحثاً عن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها إسهاماً إيجابياً في مجمل الجهود الرامية إلى تطهير الأراضي من الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب.

٣٢- ويقدر مستوى التمويل المطلوب لفترة التمديد بمبلغ ٦٠٦ ٨٣٨ ٥٩ دولارات. ويشمل ذلك ما مجموعه ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار خصصتها حكومة السودان والتمويل الذي حددته دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام البالغ ٤٧٠ ٣٦٧ ١ دولاراً. وهذا يمثل فجوة تمويلية قدرها حالياً ١٣٨ ٤٧١ ٤٦ دولاراً. ويرد أدناه التمويل المطلوب لكل سنة:

- ٢٠١٨ : ١٣ ١١٠ ٦٤٧
- ٢٠١٩ : ١٧ ٩٨٤ ٤٣٢
- ٢٠٢٠ : ١٤ ٦٢٧ ٦٦٤
- ٢٠٢١ : ٤ ٩٣١ ٦٦١
- ٢٠٢٢ : ٤ ٩٣١ ٦٦١
- ٢٠٢٣ : ٤ ٢٥٢ ٥٤١

٣٣- وتستند خطة السودان لإزالة الألغام من المناطق الملوثة إلى افتراض أن الحالة الأمنية في المناطق الملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب ستتحسن. ومن المأمول أن تصبح ولايتا النيل الأزرق وجنوب كردفان آمنتين لأفرقة إزالة الألغام. كما أن التمويل شاغل رئيسي آخر وتقوم جميع الخطط على افتراض وجود تمويل كاف للبرنامج.

٣٤- وعلى الرغم من جو التفاؤل السائد المنبثق أساساً عن رفع الجزاءات والترحيب بالمنظمات الدولية، إذا استمرت الأوضاع كما وصفت أعلاه خلال الفترة المتبقية من مدة التمديد الحالية وفترة التمديد الجديدة، ينبغي للأسف أن نستعد لنتيجة مماثلة.

٣٥- وهناك حالة طوارئ إنسانية حقيقية تستلزم تنفيذ أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب كردفان والنيل الأزرق لا تجد من يقوم بها حالياً. ولا يعود ذلك فقط إلى الصعوبات الكبيرة في الوصول إلى المناطق المتضررة بالألغام بسبب استمرار النزاع المسلح في العديد من المناطق المتضررة بالألغام. ولكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الموجودة في كادقلي

والدمازين، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إمكانية محدودة للوصول المباشر إلى المناطق المتضررة من الألغام بسبب الغموض الذي يكتنف الوضع الأمني. وإضافة إلى ذلك، عرفت المنظمات التي تعمل عبر الحدود من البلدان المجاورة تقلصاً في المناطق التي يمكنها وصولها على مدى السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من أن هذه الصورة القائمة قد توحي بأن آفاق الإجراءات المتعلقة بالألغام ضيقة جداً، ولا سيما بعد الإعلان الوشيك لولاية كسلا ولاية خالية من الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن شأن رفع الجزاءات أن يعكس إيجابياً على الحوار السياسي الوطني الجاري وكذا أن يحسن فرص الوصول إلى الولايتين. وهذه قد تزيد من إمكانية تنفيذ أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٣٦- وخلال فترة التمديد الحالية، هناك مجموعة إمكانيات أثرت على إنجاز أنشطة إزالة الألغام المعترمة، ومن المتوقع أن يكون لها نفس التأثير على العمليات في فترة التمديد المقبلة. وفيما يلي المخاطر التي تحدثل مواجهتها:

(أ) **الحالة السياسية والاقتصادية العامة:** تفترض الخطة أن تظل الأوضاع السياسية والاقتصادية مواتية لعمليات التطهير؛

(ب) **الحالة الأمنية في مناطق العمليات:** النزاع الدائر في بعض أنحاء جنوب كردفان والنيل الأزرق قد يؤثر على خطة العمليات؛

(ج) **التمويل:** تتوقف خطة تطهير المناطق المزروعة بالألغام في السودان إلى حد كبير على استمرار التمويل من المجتمع الدولي وكذا من حكومة السودان؛

(د) **الطقس:** عموماً، شهد السودان أمطاراً غزيرة في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر. وخلال هذا الوقت من السنة، قد تتوقف أنشطة العمليات أو تتم في مناطق محدودة مما قد يؤدي إلى عدم الوفاء بالمواعيد النهائية المعلنة لفترة التمديد. وهناك إمكانية كبيرة أن تؤدي الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة إلى تحريك الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب أو دفنها على مستويات أعمق، مما يؤدي إلى عدم كشف الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تأخير العملية؛

(هـ) **التضاريس:** تقع حقول الألغام في جنوب السودان في مناطق ذات غطاء نباتي كثيف ومناطق جبلية. فعملية الحفر وإزالة الألغام من المساحات الأرضية الصلبة ذات الغطاء النباتي (المنحدرات الحادة) تستغرق وقتاً طويلاً.